



الدورة الثالثة والسبعون
البند ١٤ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/73/L.117)]

٣٤٢/٧٣ - إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك الغايات والأهداف الإنمائية الواردة فيها، وإذ تسلم بالدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة في بلورة رؤية إنمائية واسعة وفي تحديد أهداف يتفق عليها الجميع، مما أسهم في تحسين حياة الإنسان في مختلف أنحاء العالم،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة تنفيذاً كاملاً بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنقذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من



خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحملي التمويل وهيئة بيئية مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإدراكاً منها أن العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع هو أحد العناصر الرئيسية للنمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام الذي ييسر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وهو يتطلب تركيزاً متعدد الأبعاد بمشاركة من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات أرباب العمل والعمال والمنظمات الدولية، وبخاصة الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة لمنظمة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، **وإذ ترحب مع التقدير** بالدور التاريخي الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية والهيئات المكونة لها، أي الحكومات وأرباب العمل والعمال، وبالإسهامات الإيجابية التي قدمتها على مدى مائة عام من العمل على تعزيز العدالة الاجتماعية،

وإذ تشير إلى الاجتماع التذكاري الرفيع المستوى الذي عُقد في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩ بمناسبة الذكرى المائة لإنشاء منظمة العمل الدولية تحت شعار "مستقبل العمل"،

وإذ تقرّر بالتغيرات التحويلية التي تحدث في عالم العمل والتي لها تأثير على أسواق العمل والعمل اللائق ووظائف المستقبل،

١ - **ترحب** باعتماد إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل في الدورة ١٠٨ لمؤتمر العمل الدولي^(١)، وتشجّع على تنفيذه؛

٢ - **تشهد** على أنّ العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع هي أحد العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة، وبالتالي ينبغي أن تكون هدفاً ذا أولوية للسياسات الوطنية والتعاون الدولي؛

٣ - **تقرر** هيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرد الذي يشمل الجميع، وبلوغ الازدهار العميم وتوافر فرص العمل اللائق للجميع، مع مراعاة مختلف مستويات التنمية والقدرات الوطنية؛

٤ - **تعترف** بما يكتسبه إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل من أهمية خاصة في إنارة السبيل أمام عمل منظومة الأمم المتحدة من أجل صياغة نهج يركز على الإنسان في تناول مستقبل العمل، وتشجع في هذا الصدد الحوار والتعاون بفعالية بين مختلف الهيئات والصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، بما في ذلك ممثلو منظمات أرباب العمل والعمال، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الأخرى، من أجل تعزيز اتساق السياسات العامة؛

٥ - **تطلب** إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ومؤسساتها المالية أن تواصل تعميم هدي العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع ضمن سياساتها، وأن تنظر أيضاً في إدراج المضامين السياساتية الواردة في إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل ضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وذلك بغية إنارة السبيل أمام عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، حسب الاقتضاء، وتمشياً مع الأولويات الوطنية؛

(١) A/73/918، المرفق.

٦ - تشجع الدول الأعضاء على النظر في إمكانية أن تطبق على المستوى الوطني المبادئ الواردة في إعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل وذلك سعياً إلى النهوض باتساق السياسات المتعلقة بتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يولي الاعتبار الواجب لإعلان مئوية منظمة العمل الدولية من أجل مستقبل العمل عند النظر في التقارير ذات الصلة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

الجلسة العامة ١٠٧

١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩